دية معدلة»

بصري لها. وتسلّم جميع مفاصلَها قادةٌ متخرجون من «كتائب الفاروق». وجيء بسليم إدريس بوصفه ممثلاً لـ«هيئة أركان الجيش الحر» ليُبارك التشكيل. ومن البديهي استنتاج أن التعديلات الأخيرة على الصورة العامة للحركة، جاءت تمهيداً لتصديرها نموذجاً لـ«الثوار الذين يستحقون الدعم». تشكلت «حزم» من المجموعات التالية: «كتائب فاروق الشمال»، «الفرقة التاسعة قوات خاصة»، «اللواء الأول مدرعات»، «لواء الإيمان بالله»، «كتيبة أبي الحارث» (تتبع لواء فاروق حماه)، «كتيبة أحرار السلمية» (تتبع لواء فاروق حماه)، «كتيبة الشهيد عبد الرحمن الشمالي»، «كتيبة الشهيد بكر بكار»، «كتيبة أحباب الرسول»، «كتيبة الشهيد حمزة زكريا»، «كتيبة الرشيد»، «كتيبة أبو أسعد النمر»، «لواء أحباب الله»، «كتيبة الفاتح»، «لواء الستين مشاة»، «كتيبة عباد الرحمن»، «كتيبة الشهيد عبد الغفار حاميش»، «كتيبة فاروق الزعفرانة»، «كتيبة الشهيد عبدالله بكّار»، «كتيبة شهداء الرستن»، «كتيبة الشهيد عمار طلاس فرزات»، «سرايا صوت الحق».

القادة وكتائب الفاروق

ويتقاسم زعامة الحركة خمسة أشخاص، أربعة منهم متخرجون من «كتائب الفاروق»، ويحظون بدعم كبير من الإخوان المسلمين، وبطبيعة الحال من أنقرة والدوحة. و«القادة» هم:

ـ الملازم أول عبد الله عودة (أبو زيد)، القائد العسكري العام لحركة حزم. يعتبر من أكثر «القادة» تنقلاً بين زعامات المجموعات المسلحة، وآخر «مناصبه» كان «قائد فاروق الشمال».

ـ حمزة الشمالي (أبو هاشم)، رئيس الهيئة السياسية لحركة حزم. كان قبل الأزمة تاجر عقارات في منطقة كفرعايا القريبة من بابا عمرو في حمص، وهو أحد مؤسسي «كتائب الفاروق»، وبقي «رئيساً لمكتب العلاقات العامة» فيها حتى استقال أواخر كانون الأول 2013. تعرف عنه علاقاته القوية بالإخوان المسلمين. وتؤكد مصادر معارضة أنه يحظى بصلات قوية بالمخابرات القطرية والتركية. ويتهمه معارضون بالفساد والسرقة، وبأنه أحد المتسببين في سقوط بابا عمرو في يد الجيش السوري.

ـ بلال عطار (أبو عبدو شام)، مسؤول العلاقات الخارجية لحركة حزم. وهو كان «ممثل كتائب الفاروق في حماه داخل المكتب التنفيذي»، و«مسؤول العلاقات الخارجية في كتائب الفاروق»، حتى تم إعفاؤه بتاريخ 1/11 / 2014.

ـ الملازم أول مرشد الخالد (أبو المعتصم)، القائد العسكري للقطاع الشمالي في «حزم». من أوائل الضباط المنشقين عن الجيش السوري، وتنقل بين كثير من المجموعات. أسس في وقت مبكر «سرية سعد بن أبي وقاص» في ريف حلب الغربي، مع الملازم أول أحمد الفج. وقد وصفت هذه المجموعةُ حينها بـ«أولى كتائب الجيش الإسلامي الحر»، ثم أسس وتزعم «لواء شهداء الأتارب»، ثم «اللواء الأول مدرعات». ولاحقاً تزعّم «الفرقة التاسعة قوات خاصة»، وانضمّ وإياها إلى «جبهة ثوار سوريا» بزعامة جمال معروف. قبل أن ينسحب ومجموعته، للانضمام إلى «حزم». ولا يزال يحتفظ بمنصب «القائد العام لكتائب الفاروق في حلب». وفي 26 كانون الثاني الماضي، ظهر اسم الخالد في بيان لـ«مجلس شورى المجاهدين»، بوصفه «قائداً للفرقة التاسعة، ومفوضاً عن جيش المجاهدين وبقية فصائل حلب». وحمل البيان حينها اسم «مبادرة رئيس جهاز أمن الثورة في بلاد الشام». وكان من بين الأسماء المذكورة فيه إلى جانب الخالد، زهران علوش والشيخ أبو عبد الله الشامي (أمير حركة فجر الشام الاسلامية)، ومندوبون عن «جبهة النصرة» و«جند الشام».

ـ محمد الضحيك (أبو حاتم)، القائد العسكري للقطاع الجنوبي. أسس وتزعّم «كتيبة الإيمان» في ريف حمص. يرتبط بعلاقات وثيقة بالإخوان المسلمين، وبالناطق الرسمي بإسم «قيادة اركان الحر» لؤي المقداد. وقد ثارت ضجة في أوساط المجموعات المسلحة في حمص مطلع العام الجاري، على خلفية أنباء تتحدث عن تسليم المقداد للضحيك مليونين وثلاثمائة ألف دولار نقداً لـ«دعم مقاتلي حمص، والسعي لفك الحصار عنهم». واتّهم الضحيك بسرقة الأموال.

تحليل إخباري

لهذه الأسباب تخشى إسرائيل انتصار الأسد

يحيى دبوق

لا مصلحة إسرائيلية في التدخل العسكري المباشر في الحرب السورية. لا يعود ذلك، فقط، إلى أن ثمن التدخل باهظ، أو إلى أنها قاصرة عن صوغ واقع ميداني آخر يصب في مصلحتها، بل أيضاً لأن الاختيار بين «الأسوأ والأكثر سوءاً»، ليس استحقاقاً داهماً، طالما أن الحرب مستمرة، لكن ماذا عن موقف تل أبيب في حال اقتراب النظام أو المعارضة من الحسم والانتصار؟ الإجابة تستلزم توضيح موقف إسرائيل الفعلي من المتحاربين، والمفترض أن يبنى على نوع التهديدين ومستوياتهما.

منذ بدء الأزمة في سوريا، هلّلت إسرائيل لفكرة سقوط النظام بوصفه نصراً استراتيجياً على أعدائها، ومن شأنه أن يحول سوريا إلى دولة شبيهة بـ«دول الاعتدال العربي» غير المعادية فعلياً لإسرائيل، ويسلخ دمشق عن محورها التقليدي إلى جانب طهران وحزب الله، إلا أن فشل مشروع قلب النظام وتشظّي المعارضة إلى معارضات، مع غلبة تنظيمات «القاعدة» عليها، دفعت جميعها تل أبيب إلى مقاربة جديدة، تستند أساساً إلى تمتين الموقف الدفاعي على الحدود الشمالية في الجولان، في حال انتصار المعارضة أو قربها من الحدود، وفي الوقت نفسه التطلع إلى اسقاط النظام، نظراً الى فوائده الاستراتيجية بالنسبة إليها.

وبرغم التصريحات والمواقف الإسرائيلية المتعارضة شكلاً، إلّا أن السقوط المؤمل للرئيس بشار الأسد، يعني لتل ابيب خلو الساحة العربية من أي دولة معادية فعلياً للصهاينة، وكسراً لمحور الأعداء مع الأمل بإضعاف قدرة حزب الله العسكرية جراء ذلك، وهو الجهة الوحيدة التي ستبقى عملياً في مواجهة إسرائيل، إضافة الى منع إيران من التواصل الجغرافي مع هذا المحور، بما يحدّ من تهديدها الاستراتيجي المبني على معان وجودية، علماً أن تل أبيب تقدّر بأن الرئيس الأسد، في مرحلة ما بعد انتصاره، سيكون أكثر التصاقاً بحلفائه وخياراتهم، وهو في حد ذاته تهديد لا يمكن تحمله.

في مقابل ذلك، تنظر تل أبيب إلى التهديد المتشكل من انتصار «القاعدة» وفروعه، كتهديد موضعي - تكتيكي يمكن احتواؤه وصده، إذ إن خطر العمليات على الشريط الشائك ومحاولات التوغل ما وراء الحدود، أو إطلاق صواريخ على المستوطنات، تبقى في متناول القدرات الدفاعية الإسرائيلية، كما أن هذه الجهات، برغم خطابها الإعلامي، لا تضع إسرائيل في سلم أولوياتها، بل إن سيناريو انتصار «القاعدة» أو شبيهاتها في سوريا، لا يعني بالضرورة أن إسرائيل هي الجهة المعنية فقط بمعالجة هذا التهديد. فالحرب ضد هذه القوى لن تكون إسرائيلية بالضرورة، وسيكون الغرب والعرب معنيين أكثر منها بمحاصرة هذا التهديد وضربه.

تصدى لشرح هذه المسألة عدد كبير من المسؤولين الإسرائيليين، أحدهم رئيس أركان الجيش السابق غابي اشكنازي، في مقابلة خاصة مع صحيفة «جيروزاليم بوست» (25/ 02/ 2014)، أكد فيها أن «النتائج الاستراتيجية في حال اطاحة الأسد أكبر بكثير من التهديد الناتج عن مجموعة جهادية أو غيرها. وحتى لو تحولت سوريا دولة تابعة للقاعدة، فإسرائيل تعرف جيداً كيف تتعامل مع المشاكل».

وكان لرئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق، رئيس مركز أبحاث الأمن القومي الحالي، اللواء عاموس يدلين، شرح تفصيلي لـ«التهديدين»، إذ أكد في مقابلة أجرتها معه القناة الثانية العبرية (19/ 03/ 2014) أنه «بحسب الرؤية لحكومة إسرائيل، فان سوريا من دون الأسد ونظامه أفضل لإسرائيل، سواء حكم هذا البلد من بعده المتمردون العلمانيون السنة، أو حتى جماعات القاعدة. المهم هو قطع الصلة بين إيران وحزب الله، الأمر الذي يعد تغييراً استراتيجياً مهماً جداً في ميزان القوى في الجبهة الشمالية».

وعلى خلفية هذه الشروحات، يمكن فهم التحذير التي أطلقه وزير الحرب، موشيه يعلون، أمام رئيس أركان الجيوش الأميركية، مارتن ديمبسي، (هآرتس 15/ 08/ 2013)، بأن «من غير المسموح به أن ينتصر محور الشر في هذه المواجهة».

إلى ذلك، من الضروري إيضاح لغط متداول لدى المحللين، عن قصد أو غير قصد، إذ إن إسرائيل تفرّق بالفعل بين المعارضات السورية، ولا تضعها في سلة واحدة، وأي حديث تفضيلي أو مقارنة تجريها بين التهديدات السورية وسيناريوهاتها لا يشمل «المعارضة المعتدلة».

وكما هو الموقف المعلن والفعلي من قبل بعض الدول العربية والغرب، تفرّق تل أبيب بين المعارضة المسلحة التي تسميها «المعتدلة»، والمعارضة المتطرفة المتشكلة من فروع «القاعدة» وأشكالها وتعبيراتها المختلفة. والتهديد الموصّف إسرائيلياً بالتكتيكي والموضعي الذي قد يمثل خطراً ما على الحدود في الجولان، يرتبط بصورة شبه حصرية بانتصار معارضة القاعدة وفروعها.

أما المعارضة الأخرى، التي تتكوّن من «الجيش الحر» ومعارضات شبيهة، إضافة إلى المجالس والائتلافات الموجودة في الخارج، فهي لا تمثل تهديداً، بل على النقيض، تعد فرصة إسرائيلية تعمل تل أبيب على تنميتها وتعاظمها. وهي لا تخفي تأييدها لها، بل وتعلن صراحة عن وجود اتصالات ولقاءات معها، تشمل التنسيق والتشاور والدعم. كان آخرها لقاء رئيس المعارضة في الكنيست، حاييم هرتسوغ، (يديعوت احرونوت 2014/05/08)، وفدا من «مسؤولي المعارضة المعتدلة» في برلين، «من أجل التنسيق والتشاور في أعقاب انسحاب المقاتلين من مدينة حمص»، مع تأكيد الصحيفة أن هذه اللقاءات تجري دورياً في السنوات الأخيرة.

ـهاد الأفغاني»

أفغانستان بين عامي 1980 و1992 بين 5000 و20000 مقاتل.

ليستر ركّز في مجمل سياق دراسته على مدى تشعّب المعارضة السورية و«الدور الضار لسياسات دول الخليج غير المتناسقة في كثير من الأحيان أو المتضاربة والداعمة للمعارضة».

ويخلص ليستر في مقدمة عمله الى أنه «ربما كان من الممكن للحكومات الغربية، قبل عامين ونصف عام، أن تساعد في إنهاء الثورة بشكل سريع وناجح، من خلال تشكيل جسم يمثل المعارضة والذي من شأنه أن يجمع المعارضة المسلحة تحت مظلّة واحدة ويساعد على توحيدها». لكن، يضيف، «مع مرور الوقت، أدى تدخّل الجهات الفاعلة والمصالح المتزايدة إلى تصعيد الأعمال الوحشية، وزيادة معدلات الإصابات ونزوح السكان الهائل، بالإضافة إلى ظهور ما يمكن أن يكون فرصاً لا مثيل لها للتطرف الجهادي». لذا، يخلص ليستر، إلى أن «الفشل الأوليّ في التحرّك، وقدرة الأسد على التكيف وسعيه الجامح للبقاء في السلطة، يتطلب الآن أن تتخطى الدول الغربية الحسابات الخاطئة السابقة والركود السياسي الراهن بهدف المساعدة في إصدار قرار يضمن الاستقرار الإقليمي والأمن الدولي». وهنا، ترفع الدراسة ثماني توصيات، مع التشديد على أن «الحلّ السياسي هو الأمل الوحيد في تحقيق السلام» في سوريا، ومع إقرار ليستر باحتمال أن يدوم الصراع السوري لأكثر من عقد من الزمن. وتلك التوصيات هي:

1. إعادة هيكلة المعارضة السورية والحد من التحزبية السياسية.
2 . زيادة الدعم لمعارضة عسكرية مُنشطة بهدف إجبار (الرئيس بشار) الأسد على الجلوس إلى طاولة مفاوضات أكثر مواتاة.
3. ضمّ لاعبين إسلاميين مستعدّين للمشاركة في معارضة أوسع بعد إعادة هيكلتها.
4 . التعاون مع الدول الخليجية لتنسيق الآليات المُحسّنة الرامية إلى مواجهة موارد تمويل المتطرفين.
5. التعاون مع الدول المجاورة لسوريا لتقوية السيطرة على الحدود.
6 . ممارسة الضغط لضمان تنفيذ اتفاقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من خلال إعادة التأكيد على التهديد باستخدام القوة.
7. تقييم إمكانية استخدام عمليات حركية لمكافحة الإرهاب في سوريا أو حولها مع الحذر الشديد، بهدف تجنّب تعزيز تنظيم القاعدة والمجتمع الجهادي الأوسع الموجود في سوريا وتوحيده.
8 . توسيع إمداد المعلومات لاستخبارات الموارد المتاحة أو "المفتوحة" من أجل جمع المعلومات وتحليلها داخل المجتمع الاستخباراتي.

(الدراسة كاملة على الموقع الإلكتروني)

(الأخبار)

ركّزت الدراسة على مدى تشعّب المعارضة والدور الضار لسياسات دول الخليج (الأناضول)